قوة عظمى في صراع مع نفسها: التبعات الاستراتيجية لأزمة الثقة الأمريكية*

المؤلف: كيتلين كينغ
العلاقات الدولية/ الجامعة الأمريكية

ترجمة وإعداد: سميرة إبراهيم عبد الرحمن
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
البريد الإلكتروني: samira.ibrahim@cis.uobaghdad.edu.iq

يسلط المقال الضوء على التناقض الجوهري في السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة؛ فبينما لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بتفوق مادي، واقتصادي، وعسكري غير مسبوق عالميًا، إلا أن خطابها السياسي بات مدفوعًا بنبرة تشاؤمية وخوف مستمر من التراجع والصعود الصيني، وتجادل الكاتبة بأن المشكلة الحقيقية لا تكمن في نقص القوة بل في "أزمة إدراك وثقة"؛ إذ تؤدي المبالغة بردود الفعل والسياسات الحمائية والدفاعية إلى إجهاد التحالفات الاستراتيجية لواشنطن وإضعاف موثوقيتها، وهو ما قد يؤدي، في مفارقة غريبة، إلى تسريع التآكل الاستراتيجي الذي تخشاه الولايات المتحدة بالأساس.

A Superpower Against Itself: The Strategic Cost of America's Confidence Crisis

Author: Kaitlyn King
International Relations
The American University

Translated and prepared by:
Sameera Ibrahim AbdulRahman
Center for Strategic and International Studies/
University of Baghdad
E-mail: samira.ibrahim@cis.uobaghdad.edu.iq

This article examines the central paradox of contemporary U.S. foreign policy: despite maintaining unprecedented material, economic, and military supremacy, Washington's political discourse is increasingly dominated by declinist anxieties and a fear of China's rise. The author argues that America's primary challenge is not a deficit of actual capability, but a profound crisis of perception and confidence. Consequently, overreactive, defensive, and protectionist policy choices strain key strategic alliances and undermine U.S. global reliability—paradoxically accelerating the very strategic erosion Washington seeks to prevent .

الاستلام	الارجاع	القبول
2026/4/24	2026/4/26	2026/4/27

التقديم

نشرت الباحثة كيتلين كينغ (Kaitlyn King) في عدد آذار/ مارس، نيسان/ أبريل من عام 2026 من دورية "الفورين آفيرز" (Foreign Affairs) الأمريكية، مقالاً لافتاً يحمل عنوان "قوة عظمى في صراع مع نفسها: التكلفة الاستراتيجية لأزمة الثقة الأمريكية"، ما يميز هذا المقال أنه لا يبحث عن مصدر الخطر في الخارج، عند الخصوم التقليديين لواشنطن، بل يوجه عدسته إلى الداخل الأمريكي نفسه، إلى ما يمكن تسميته بـ "سيكولوجية القيادة" وإلى الثقة بوصفها أصلاً استراتيجيا لا يقل وزنا عن السلاح والمال.

فكرة المقال المركزية بسيطة في ظاهرها وعميقة الأثر في جوهرها: أمريكا اليوم لا تتهددها بالدرجة الأولى قوة الصين الصاعدة أو طموحات روسيا، بقدر ما يهددها قلقها الخاص، تلك الحالة شبه الهستيرية من الشك في قدراتها، والتي تدفعها إلى تبني سياسات دفاعية وانفعالية تضر بموقعها العالمي أكثر مما تحميه.

فحين يتملك الخوف صناع القرار، تتراجع الرؤية المبادرة التي كانت تصوغ النظام الدولي، ويحل محلها ما يوصف بـ"القيادة المذعورة"، التي لا تفعل أكثر من رد الفعل على كل تحرك تقوم به القوى الصاعدة، وهنا تستحضر الكاتبة خلاصة راسخة في أدبيات القيادة والإدارة الاستراتيجية، من فوكوياما إلى تيس، مفادها أن الموارد بلا ثقة ورؤية تتحول إلى موارد معطلة.

لا تقف فرضية كينغ –بأن الخطر الأكبر الذي يتهدد أمريكا لا يكمن في خسارة مكامن قوتها بل في فقدان إيمانها بذاتها– منعزلة في الأدبيات السياسية المعاصرة، بل تتردد أصداؤها في عدد من القراءات الأخرى لمسار الولايات المتحدة، فقد ذهب فريد زكريا (كاتب العمود في الشؤون الخارجية لصحيفة واشنطن بوست، وهو أيضا مقدم برنامج على شبكة سي إن إن)، في تحليل نشرته الصحيفة يوم 15 كانون الثاني/ يناير 2026 والموسوم بـ (The World is Adjusting to an Unreliable United States) إلى أن العالم لا ينفصل عن واشنطن لأن قوة منافسة فاقتها، بل لأن سلوكها هو ما قوض موثوقيتها، وهذا ما يطابق جوهر أطروحة كينغ: الخسارة هنا ليست خسارة موارد، بل خسارة الثقة التي قام عليها النظام بأكمله.

ويمتد هذا الصدى إلى عمق أبعد في التاريخ الأمريكي ذاته، فقد رصد عالم السياسة الأمريكي لورانس هاريسون (Lawrence E. Harrison) (1932–2015)، في كتابه "من

يزدهر؟ كيف تصوغ القيم الثقافية الاقتصاد والنجاح السياسي" (Who Prospers? How Cultural Values Shape Economic and Political Success) ، الذي نشرته مجلة "الثقافة العالمية" عام 1992، وفي واحد من أهم فصوله "نشوء الثقافة الأمريكية"، كيف خرج الأمريكيون من الحرب العالمية الثانية بثقة مطلقة بأنفسهم وبلدهم، قبل أن يحل محل تلك الثقة، في العقود اللاحقة، شعور متنامٍ بالشك إزاء النفس، ويعتقد أن جذور تآكل الثقة والوحدة والأهداف الوطنية تكمن في تآكل القيم التقليدية التي حققت للشعب الأمريكي كل هذا التقدم والنجاح.

وفي السياق ذاته، تستحضر قراءات أخرى لتاريخ السياسة الأمريكية سابقة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الذي حذر أواخر السبعينيات من أن أزمة بلاده "ليست خارجية بقدر ما هي داخلية"، قبل أن يستبدل هذا التشخيص الذاتي برسالة ريغان الأكثر جاذبية، القائمة على توظيف القوة الخارجية بديلاً عن معالجة الخلل الداخلي – وهي الثنائية ذاتها التي تطرحها كينغ بين الإدراك الداخلي للأزمة والاستجابة الخارجية المفرطة لها.

تكشف هذه الأصوات مجتمعة أن أزمة الثقة الأمريكية ليست طارئة على اللحظة الراهنة، بل نمط متكرر يعاود الظهور كلما تقاطعت هشاشة الإدراك الداخلي مع اضطراب السياسة الخارجية – وهو ما يمنح أطروحة كينغ عمقًا تاريخيا يتجاوز السجال السياسي الآني إلى نمط بنيوي متكرر في علاقة أمريكا بذاتها.

غير أن هذا الإجماع النسبي لا يخلو من معارضة جوهرية، ففي قراءة نقدية لأطروحة عالم الاجتماع الإيطالي جيوفاني أريغي (1937– 2009) (Giovanni Arrigh) (The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of Our Times) ، يطرح الباحث المغربي علي أموزاي – مستشهدا بـ جوزيف ستيغليتز ومايكل روبرتس – موقفًا معاكسا جذريا لرأي كينغ، فبدلاً من عد الانحدار الأمريكي مسألة إدراك أو أزمة ثقة يمكن تجاوزها بإرادة سياسية متجددة، يرى أصحاب هذا الطرح أن الانحدار حقيقة بنيوية واقتصادية محتومة، تمليها قوانين تاريخية لتعاقب منظومات الهيمنة الرأسمالية – من جنوة إلى هولندا إلى بريطانيا فالولايات المتحدة – وأن ما تشهده أمريكا اليوم من توسع مالي على حساب القاعدة الصناعية، وتصاعد الحروب التجارية والعسكرية، ليس أزمة نفسية عابرة بل "أزمة ختامية" تنذر، وفق هذا

المنظور، بانتقال محتوم للهيمنة العالمية نحو منظومة تراكم جديدة، بصرف النظر عن مدى الثقة التي تستعيدها النخبة الأمريكية بنفسها.

وهكذا يتقاطع النقاش بشأن مستقبل أمريكا عند سؤال جوهري: هل ما تعيشه واشنطن أزمة إدراك يمكن لإرادة سياسية واثقة أن تصححها، كما ترى كينغ ومن يسندها؟ أم أنه انحدار بنيوي يفرضه منطق تاريخي للرأسمالية العالمية لا قبل للثقة بالذات وحدها على وقفه، كما يذهب أريغي ومن يتبنى قراءته؟ يبقى هذا التقاطع نفسه مدخلاً مهما لفهم حدود أطروحة كينغ، إذ يكشف أنها -رغم رسوخها التاريخي- تظل موضع نقاش مفتوح لا إجماعا نهائيا.

ترجمة المقال

قلما شهد التاريخ دولة تتحدث بمثل هذا التوجس عن مستقبلها، وهي تتربع على عرش هذا القدر الهائل من القوة في حاضرها، فبينما تمثل الولايات المتحدة الركيزة الأساسية للنظام الدولي، فإنها تبدو، في الوقت عينه، أكثر أطرافه شعورا بالخوف.

ولا تزال الولايات المتحدة الدولة الأقوى عالميا بمعايير القوة المادية كافة تقريبا؛ إذ تمتلك الاقتصاد الأكبر من حيث الناتج المحلي الإجمالي الأسمي[1]، والمؤسسة العسكرية الأضخم والأكثر تطورا تكنولوجيا[2]، ونفوذا ماليا عالميا يستمد قوته من الدولار[3]، وتأثيرا مؤسسيا نافذا عبر قيادتها للمنظمات الدولية الرئيسة[4]، فضلا عن شبكة تحالفات ممتدة ومتكاملة[5]، ووفقا لمحددات القوة التقليدية هذه، تتبوأ الولايات المتحدة موقعا ريياديا لا سابق له في التاريخ.

ومع ذلك، بات ينطلق الخطاب السياسي الأمريكي وأجندات السياسة الخارجية، انطلاقا متزايدا، من مسلمات التراجع، والهشاشة، والتطويق، التي غالبا ما تصاغ في سياق المخاوف من الإزاحة على يد منافسين صاعدين، وبدلا من أن تعكس الاستراتيجية الأمريكية ثقة القوة المهيمنة المستقرة وثباتها، كثيرا ما تقع اسيرة نزعة دفاعية ردعية محكومة بلغة الطوارئ.

وقد غدا هذا التناقض، بين صلابة القوة المادية وتنامي سرديات الإحباط، ملمحا أساسيا يلخص فن إدارة الدولة الأمريكية المعاصرة، وموجها لخيارات سياسية تتناقض، في أحيان كثيرة، مع ثقلها البنيوي، أو مع فلسفة القيادة القائمة تقليديا على الأحادية، بما في ذلك سرديات "الاستثنائية الأمريكية"[6] التي يستدعيها الرؤساء الذين يشددون في خطاباتهم على الهيمنة الأمريكية.

وفي وقت تعطي فيه الولايات المتحدة الأولوية لسياسات الحمائية، وإعادة توطين الصناعات، واحتكار الإنتاج، متجهة نحو أحادية تنهك تحالفاتها؛ يبرز سؤال ملح: لماذا تتصرف دولة – لا تزال مهيمنة بنيويا، وبفارق شاسع يتجاوز منافسيها– وكأنها تقف على شفا خسارة استراتيجية؟

يكمن جزء من الإجابة في صعود قوة ثانية موازية عبر مختلف المؤشرات المادية ألا وهي الصين، فقد كان تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي المتسارع، بفضل طاقة إنتاجها الصناعي وحضورها الدولي المتنامي، طفرة لافتة[7]؛ الأمر الذي أتاح لبكين، عبر توظيف مقدرات الدولة، أن تطرح نفسها كمنافس قادر –نظريا– على مجاراة مفاصل القوة الأمريكية.

وانعكاسا لهذا المنظور، تدرج وثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصين اليوم بوصفها تحديا يواكب وتيرة الصعود الأمريكي ويتجاوز (pacing challenge)، والتهديد الرئيس طويل الأمد للولايات المتحدة ومصالحها القومية، وبينما لا تزال نوايا بكين محل نقاش، ترى واشنطن في تمدد نفوذها وقدراتها الدولية نذير زلزال وجودي يهدد المسلمات الراسخة منذ أمد بعيد حول الصدارة الأمريكية.

ومن ثم، تصبح الطريقة التي تتحدث بها الولايات المتحدة عن الصين مرآة تعكس مخاوف أعمق بشأن مسار أمريكا ذاتها، فسرديات التراجع (الأفول) (Narratives of decline) لا تقتصر على وصف الواقع، بل تشكله بفاعلية؛ إذ تؤثر في استراتيجية الدولة وأولوياتها، وتشرعن أدوات سياسية معينة، وتهيكل العلاقات الخارجية، وبذلك تسهم أيضا في صياغة التصورات المحلية والدولية.

ومن هنا، فحتى في ظل احتفاظ الولايات المتحدة بنفوذ طاغ ومكانة بنيوية متميزة في النظام الدولي، فإن دفة سياستها باتت تقاد بالخوف لا بالثقة، ولا يرمي هذا التحليل إلى التبشير بسقوط قريب، وإنما يسلط الضوء على مخاوف حقيقية من التآكل والمنافسة وضياع الفرص، وهي عوامل تنتهي بالسياسة الأمريكية إلى نوع من التناقض الاستراتيجي.

وهكذا، تفضي هذه المخاوف إلى مبالغة في تصحيح السياسات، واختلال في التوافق مع الحلفاء، وزيادة حالة عدم اليقين – وهي ديناميكيات يمكنها، في مفارقة صارخة، أن تنتج المخاطر ذاتها التي تخشاها الولايات المتحدة.

وبناء على ذلك، لا يتمثل التحدي في إنكار المنافسة مع الصين أو التقليل من شأن المخاطر الحقيقية، بل في الاستجابة لها بثقة، وتعاون، وثبات، ومن هنا، فإن فهم قوة السرديات يغدو أمرا جوهريا لاستدامة القيادة الأمريكية في عصر يتسم بالمنافسة والتحول العالمي المتسارع.

أفول الثقة الأمريكية

على مدار معظم حقبة ما بعد الحرب، ارتكزت القيادة الرئاسية الأمريكية على استراتيجية قوامها الثقة، مظهرة عناصر القوة والتفاؤل والحتمية حتى في خضم المنافسات والنزاعات المحتدمة، وخلال المراحل الأولى من الحرب الباردة، لم يصغ الرؤساء التنافس بوصفه دليلاً على ضعف أمريكا أو تراجعها، بل عدُّوه تأكيدا لمركزية الولايات المتحدة في الشؤون الدولية.

ولعل مقاربة كينيدي المعروفة بـ "الحدود الجديدة" (New Frontier)[8] خير مثال على ذلك؛ إذ قدمت التنافس مع الشيوعية بوصفه تحديا أخلاقيا وجوديا تملك الولايات المتحدة، دون غيرها، المقومات الكفيلة بمواجهته، ولا شك أن تلك الحقبة خيم عليها الخوف؛ إذ أجج "الذعر الأحمر" (Red Scare)[9]، وسياسة حافة الهاوية النووية، والحروب بالوكالة مخاوف واسعة حيال تمدد الشيوعية والقفزات التكنولوجية السوفيتية، كما هيمنت هواجس التطويق والتحدي على ذلك العصر المشحون مع الاتحاد السوفيتي، في وقت تسابقت فيه القوتان لتطوير قدرات متفوقة في مجالي السلاح النووي وغزو الفضاء.

مع ذلك، وحتى في ذروة تلك الحقبة المشحونة بالتنافس المحتدم والمخاوف العميقة –والتي انتاب فيها صانعي السياسات قلق بالغ إزاء التوسع السوفيتي والوعيد النووي– ظلت السردية السائدة تؤكد أن عامل الوقت، والمزايا البنيوية المتأصلة، يصبان في مصلحة الولايات المتحدة.

واستمر هذا النهج حتى أواخر عهد الحرب الباردة، إذ جسد خطاب ريغان تأكيدا متجددا على الانبعاث الوطني في مواجهة مقولات الانحدار الحتمي، ورغم إقراره بحالة الركود والتيه الاستراتيجي التي خيمت على السبعينيات، فقد صور ريغان القوة الأمريكية بوصفها مكبلة مؤقتا لا متآكلة جوهريا، وأحيت لغة التجديد التي فاض بها خطاب حملته الانتخابية "صباح في أمريكا" (Morning in America)[10] ترسيخ اليقين بآليات السوق، والديمقراطية، والريادة الأخلاقية للولايات المتحدة.

ولم يطرح التنافس مع الاتحاد السوفيتي بصيغة صراع مستميت من أجل البقاء، بل تجلى اختبارا ستؤول عاقبته حتما إلى فوز الولايات المتحدة؛ بفضل صبرها، وقدرتها على الابتكار، وجاذبية انموذجها الفكري (الأيديولوجي).

وحتى حينما فجر الاتحاد السوفيتي توترات جديدة بغزوه لأفغانستان وتصعيده لسياسة حافة الهاوية النووية، جاء رد ريغان مستندا إلى رؤية واثقة، وإلى تفعيل التعاون العسكري مع الحلفاء والتنسيق معهم في مجال الحد من التسلح، ولم يكن هذا التفاؤل مجرد تنميق خطابي، بل أسهم بفاعلية في تعزيز تماسك التحالفات، واستدامة الدعم الداخلي للانخراط الدولي، وإبراز القيادة الأمريكية بوصفها قوة استشرافية متطلعة للمستقبل لا مجرد نزعة دفاعية انكفائية.

حتى أوباما، الذي تولى الحكم في خضم أزمة مالية وحروب ممتدة، شدد على مفاهيم المرونة، والقدرة على التكيف، والتجدد طويل الأمد؛ إذ قدمت "سياسة الأمل" التي انتهجها، القيادة الأمريكية على أنها قوة تتجدد لا قوة تتهالك، ورغم إقرار أوباما بالحدود والقيود، وتحذيره من التمدد المفرط، وتشديده على التعددية، فإنه رفض دوما سرديات الانحدار الحتمي.

كما دحض باستمرار فكرة أن العولمة تعني تراجعا أمريكيا، وصاغ التحديات الكبرى – كصعود الصين المتسارع أو تغير المناخ– بوصفها اختبارات تمتحن فيها القيادة وتبرهن جدارتها، لا تهديدات وجودية مستعصية، ومع تأكيده على ضبط النفس الاستراتيجي وتقاسم الأعباء، أصر أوباما على أن الصدارة الأمريكية تظل صدارة لا غنى عنها على الساحة الدولية.

وخلال عهد هذه الإدارات المتعاقبة، لم يكن التفاؤل مجرد أداة بلاغية، بل كان أداة استراتيجية لإدارة النظام الدولي واستدامته عبر مأسسة الدعم لنظام دولي مفتوح وقائم على القواعد، وردع الخصوم، وتعزيز مصداقية الالتزامات الأمريكية طويلة الأمد، وبالطبع لم تكن المخاوف غائبة، غير أنها ظلت نوبات دورية عابرة، لا داء متفشيا ولا محنة وجودية، يكبح جماحها يقين راسخ بالتجدد وثقة لا تتزعزع بالنصر المحتوم في نهاية المطاف.

وقد مثّل عام 2016 نقطة تحول حاسمة وقطيعة مع هذا التفاؤل؛ إذ أدى خطاب ترمب، الذي اتسم بالتهويل، والمعلومات المضللة، والأجندة السياسية المفككة، إلى تغيير جوهري في السرديات المحلية والدولية على حد سواء، فقد جعل خطاب تنصيبه، الذي استدعى فيه مصطلح "المجزرة الأمريكية" أو "الخراب الأمريكي" (American carnage)[11]، من مقولة الانحدار

رسالة سياسية محورية مألوفة، وصورت الولايات المتحدة دولة نهشتها العولمة، وتنكر لها حلفاؤها فاستغلوها، وخانت نخبها الأمانة فقوضت بنيتها من الداخل، حتى غدت تتجرع الهزيمة أمام منافسيها في الخارج، وبهذا التحول حل الغضب والريبة والرفض محل التفاؤل والتعاون.

وعلى الصعيد الداخلي، عزز هذا التوجه من وتيرة المخاوف والتحذيرات تجاه المهاجرين والتجارة والمؤسسات الدولية، وعمق عدم الثقة في الحكومة، وأذكى جذوة العداء تجاه حلفاء ظلوا زمنا طويلاً ركيزة لازدهار أمريكا وضمانة لأمنها، وأعيدت صياغة الانخراط الدولي لا بوصفه مكسبا يراكم، بل عبئا يثقل كاهل البلاد، فبات الحلفاء والخصوم سواء بسواء يصورون أثقالاً ترهق أو تهديدات تترقب، لا شركاء يعتمد عليهم، وعلى وجه الخصوص، صبغت الصين بصبغة العدو الوجودي الذي يتحمل وزر التصدع الاقتصادي الداخلي، والمنافس الضاري الذي يتربص بالإنتاج والنمو والهيمنة الأمريكية.

ولقد أسهمت هذه السرديات في شرعنة مشاعر القلق وتعزيزها، مما دفع نحو انكفاء قوامه المبالغة في تصحيح السياسات، فخطاب "أمريكا أولاً" (America First) –الذي أُعيد إحياؤه من الحركات الانعزالية والقومية الأصلانية (nativist)[12] التي سادت في أوائل القرن العشرين– أعاد صياغة الانخراط الدولي بوصفه عبئًا لا مكسبا، دافعا بأن حلفاء الولايات المتحدة يشكلون ثقلاً لا يتحمل نصيبه العادل من المسؤوليات، مما قوض الثقة المتبادلة والتعاون المشترك.

وفي خضم هذه التحولات، أخذت القيادة الأمريكية تصور الصين، على نحو متصاعد، عدوا وجوديا يتحمل وزر الاختلالات الاقتصادية الداخلية، وتحديا فاعلاً وعدائيا يتربص بنمو أمريكا الاقتصادي وهيمنتها، وقد تفاقم هذا التصور بفعل تنامي التفاوت الاقتصادي، والاستقطاب الثقافي والسياسي، والمعلومات المضللة التي أججتها جائحة كوفيد–19.

وخلال هذه الحقبة، غدا الخطاب المؤطر عرقيا – كالإشارات إلى "الفيروس الصيني" – أداة لإذكاء العداء وطمس الحدود بين الهواجس الصحية العامة والمناكفات الجيوسياسية، فرسخ بذلك المشاعر المناهضة للصين في الداخل، بالتوازي مع السرديات القائمة على الخوف من الانحدار الوطني.

ورغم أن إدارة بايدن خاضت حملتها الانتخابية انطلاقاً من شعارات الإستعادة والكفاءة والتجديد، فإن أجندتها الحاكمة اتكأت، في الغالب، على لغة الإلحاح والتنافس الوجودي، وترجم

ذلك عمليا إلى تصوير الصين مرارا وتكرارا بوصفها خصما يتعين احتواؤه ومواجهته في كل منعطف تقريبا –بدءا من التجارة والتكنولوجيا وصولاً إلى الشراكات الأمنية والأولويات التشريعية – الأمر الذي عزز الإحساس بحالة الاستعجال.

فالصين تقدم، في آن واحد، بوصفها فرصة تنافسية وتهديدا بنيويا يستلزم عملاً جماعيا، بهدف حشد الدعم الداخلي وتنسيق جهود الحلفاء لاحتوائها، والحد من نفوذها، والنتيجة مفارقة قوامها التفاؤل في نبرة الخطاب، يقابله تشاؤم في الإطار العام المهيمن.

وقد توج ذلك كله بانهيار ممتد في الثقة الوطنية على مدار عقدين من الزمن، إذ تساوقت التحولات في المزاج العام مع سرديات الانحدار هذه، ويظهر استطلاع لمركز "بيو" للأبحاث عام 2025 تآكلا مطردا في منسوب الثقة والتفاؤل، إذ عبر 62% من المستطلَعين عن عدم رضاهم إزاء مسار الممارسة الديمقراطية في الولايات المتحدة، ويردون هذا الأمر في المقام الأول إلى الأوضاع الاقتصادية[13].

ورغم أن هذا القلق يمتد ليشمل مختلف الأجيال، فإن الفئات الشابة تبدو الأكثر تشاؤما حيال مستقبل أمريكا؛ إذ كشف تقرير لمؤسسة "غالوب" لعام 2026 أن 32% من المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاما اعتبروا القضايا الاقتصادية أبرز همومهم الوطنية، كما تصلبت المواقف تجاه الصين عابرة الانقسامات الحزبية والديموغرافية، في وقت تهاوت فيه الثقة بالحكومة والمؤسسات؛ إذ أفاد 17% فقط من الأمريكيين بأنهم يثقون في قدرة حكومتهم على اتخاذ القرارات الصائبة، مسجلين بذلك أدنى مستوى للثقة منذ عقود[14].

وخلافا لموجات الشك السابقة –كحقبة حرب فيتنام أو فترات الركود الاقتصادي– يصور التشاؤم الراهن على نطاق واسع بوصفه سمة بنيوية حتمية لا رجعة فيها، فبينما كانت الأزمات الغابرة تؤطر غالبا بوصفها انتكاسات عابرة ضمن سردية كبرى تقوم على الإيمان بانبعاث أمريكي آت لا محالة، يجزم الخطاب المعاصر مرارا وتكرارا بأن النفوذ الأمريكي قد بلغ ذروته، وأن البيئة الدولية لم تعد مواتية للريادة الأمريكية.

وفي ظل القلق المتفشي من التغير المناخي، والاضطراب الاقتصادي، والاضطراب السياسي العالمي، يتوجس جيل الشباب، على وجه الخصوص، من أن الأوان قد فات بالفعل لتدارك المآلات الكارثية، مما يذكي الشعور بتراجع حتم،. وبينما يركز الجمهوريون على شواهد

الانحدار الثقافي، وتآكل القاعدة الصناعية، يحذر الديمقراطيون من هشاشة الديمقراطية والتمدد السلطوي العالمي، ورغم التباين الأيديولوجي، يلتقي الطرفان عند مساحة شعورية يغذيها الخوف، ويهيمن عليها التوجس؛ مما يخلق مناخا سياسيا يعكس سرديات الانحدار والعداء، ويعيد إنتاجها بفاعلية، مفضيا في نهاية المطاف إلى تقويض الثقة في القيادة الأمريكية.

تكلفة الخوف

تترتب على نزعة الانحدار انعكاسات ملموسة في صنع السياسات، تتجلى أبرز مظاهرها في عودة النزعة الحمائية الاقتصادية إلى الواجهة؛ إذ بلغت الرسوم الجمركية مستويات لم تشهدها الولايات المتحدة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، في ظل تبريرها بدواعي الأمن القومي بدلًا من المنطق الاقتصادي.

فقد فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية باهظة على السلع الصينية، مما أثقل كاهل المستهلك الأمريكي ومهد الطريق لفرض رسوم انتقامية مضادة، وبذلك، أُعيد تأطير التجارة من كونها قناة للمكاسب المتبادلة إلى منافسة صفرية المحصلة غايتها البقاء؛ الأمر الذي يقيد مقاربات السياسات الأمريكية، ويقوض الحلول التعاونية، ويذكي النزعات الانعزالية التي تخل بثقة الحلفاء وبالتنسيق معهم جراء تفاقم حالة عدم اليقين.

ولم تكن السياسة الصناعية بمنأى عن هذا التحول؛ إذ تحولت بدورها من أداة تصحيحية مؤقتة إلى نهج هيكلي دائم، وغدت الإعانات، وحوافز إعادة توطين الصناعات، وبنود "اشترِ الأمريكي" (Buy American) [15] لتشجيع المنتج المحلي، سمات بنيوية راسخة في السياسة الاقتصادية الأمريكية، ويجسد قانون "الرقائق والعلوم" لعام 2022[16] وقانون "خفض التضخم"[17] هذا التحول الهيكلي؛ فبينما استهدف كل منهما تأمين سلاسل الإمداد وتعزيز الإنتاج الأمريكي، فإنهما ألحقا ضررا غير مباشر بصناعات اليابان وكوريا الجنوبية بسبب اشتراطاتهما التقييدية.

ورغم أن هذه السياسات تتوخى تعزيز المنعة الاقتصادية، فإنها كثيرا ما تتقاطع مع سرديات داخلية تجعل من أي انخراط خارجي –ولو مع الحلفاء أنفسهم– مجازفة لا مبرر لها على الإطلاق، وتكشف بعض الحوادث اللافتة، كتعطيل مشاريع استثمارية لحلفاء أو إلغاء أطر التعاون في سلاسل الإمداد، عن الكيفية التي تقوض بها السياسات المحكومة بالخوف الغايات الاقتصادية والسياسية على حد سواء.

ولعل في مداهمة وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) عام 2025 لمشروع شركة "هيونداي" الاستثماري لتصنيع السيارات الكهربائية في ولاية جورجيا[18]، وما تلا ذلك من تحقيقات مطولة وتعطيل للعمل، خير مثال على عرقلة مشروع كان من المفترض أن يشرع الأبواب أمام آلاف فرص العمل في الاقتصاد المحلي، فتوجيه أصابع الاتهام إلى الأجانب والشركات الأجنبية –حتى لو كانت من أقرب الحلفاء– كفيل بإحباط الغايات الاقتصادية المنشودة؛ هذا فضلاً عن أن تقييد تبادل التكنولوجيا، والانكفاء عن أطر الإنتاج المشترك لصالح نزعة حصرية نحو إعادة التوطين المحلي، قد أضعفا معا سلاسل الإمداد التي كانت تتسم فيما مضى بالتكامل والترابط.

وبات هذا المنطق يتفوق، على نحو متزايد، على اعتبارات الكفاءة والتنسيق بين الحلفاء؛ فمع اصطدام الحلفاء بقواعد تمييزية، وسلاسل إمداد مجزأة، وإشارات متضاربة صادرة عن واشنطن، يتعمق شعورهم بالاغتراب وينمو منسوب انعدام الثقة، كما أن قيود التكنولوجيا والإعانات الصناعية المصممة أساسا لتحجيم الصين، تلحق الضرر بالحلفاء الأوروبيين والكنديين والآسيويين، مما يدق إسفين الخلاف حتى بين الشركاء التقليديين.

وهكذا، فإن السياسة الخارجية المدفوعة بالخوف والتوجس تخاطر بالتعامل مع الأصدقاء كخصوم، مما يضعف القدرة الجماعية والتنسيق المشتر.. بيد أن الخطر الأعمق يكمن في الخلط بين التراجع المتصور والهشاشة الفعلية؛ إذ إن السلوكيات الدفاعية قصيرة النظر كفيلة بتقويض الابتكار والنمو الاقتصادي، وتعميق جفاء الشركاء الدوليين، وتقليص أوراق النفوذ الأمريكي، وبهذه الطريقة، قد تعجل الولايات المتحدة، من حيث لا تحتسب، مسار التآكل ذاته الذي تخشاه.

أقوى مما تظن

رغم هيمنة سرديات الانحدار، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بصدارة واضحة في مجالات الاقتصاد والأمن والتكنولوجيا؛ إذ لا تزال مستويات الدخل ومعدلات النمو الأمريكية تتفوق على معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى، كما أثبت الاقتصاد الأمريكي مرونة عالية في مواجهة الصدمات الهيكلية على المدى الطويل، وتستأثر الشركات الأمريكية بتسعة من أصل أعلى عشر شركات قيمة في العالم، مما يعكس مزايا متأصلة في حجم السوق والريادة المؤسسية والابتكار.

كما تتصدر الولايات المتحدة مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والأبحاث الطليعية، مدعومة بإنفاق هائل على البحث والتطوير وبقدرات ريادية متميزة. ويقدم قطاع الطاقة

أنموذجا حيا على هذه الريادة؛ فالولايات المتحدة هي المنتج الأكبر للنفط والغاز عالميا، مما يمنحها نفوذاً كبيرا في تأمين أمن الطاقة وتعزيز قدراتها التصديرية.

وإلى جانب هيمنتها في مجال الوقود الأحفوري، تبرز أمريكا كأحد كبار المستثمرين في تطوير الطاقة المتجددة وابتكارات التكنولوجيا النظيفة، وتؤهلها قدراتها النووية المتقدمة وريادتها التنظيمية لتأدية دور محوري في جهود خفض الانبعاثات الكربونية، وتنسيق أمن الطاقة مع الحلفاء، وتخفيف وطأة الأزمة المناخية العالمية.

ديموغرافيا، تحظى الولايات المتحدة بميزة نسبية في رأس المال البشري مقارنة بنظيراتها من القوى الدولية الأخرى التي تعاني من الشيخوخة السكانية، مستفيدة من شريحة سكانية واسعة في سن العمل، ومن قطاعات رائدة تجتذب الكفاءات من أنحاء العالم كافة، كما تظل الهجرة مكسبا كامنا يرفد القوة العاملة والاقتصاد، ويضمن استدامة التنمية والابتكار؛ وهو امتياز مهدد بالزوال إذا ما استمرت السرديات المعادية للأجانب والمدفوعة بالخوف في صياغة السياسات الداخلية.

ويشكل النفوذ المالي مضمارا آخر تتجلى فيه الصدارة الأمريكية بأبسط صورها؛ إذ يتربع الدولار دون منازع على عرش العملات الاحتياطية العالمية، مسهلاً حركة التجارة والاستثمار الدوليين، وموفرا أوراق ضغط دولية هائلة، كما أن الريادة الأمريكية داخل المؤسسات المالية – كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي– لا تزال توجه القواعد والمعايير العالمية، وتصيغ الأولويات والاشتراطات.

بنيويا، تستفيد الولايات المتحدة من دورها التاريخي الراسخ في تشكيل النظام الدولي واستدامته؛ ومن ثم، فإن الانكفاء أو الانسحاب من هذه المؤسسات لا يزعزع استقرار المنظومة فحسب، بل يؤول بالضرورة إلى تقويض النفوذ الأمريكي داخلها. وإذ تحظى أمريكا بجغرافيا سياسية مواتية وغياب أي منافس مكافئ في نصف الكرة الغربي، فضلاً عن شبكة تحالفات عميقة وممتدة عابرة للأقاليم، فإنها بذلك تستأثر بتفوق بنيوي فريد، وعليه، فإن المعضلة لا تكمن في شح القوة، بل في أزمة في إدراك هذه القوة وتصورها.

تتمخض عن نزعة الانحدار تكاليف استراتيجية باهظة، أبرزها جفاء الحلفاء وتمكين الخصوم؛ ففي مواجهة تقلبات السياسات المتناقضة والعدائية، بات الحلفاء يتشككون، على نحو متزايد، في مدى موثوقية الولايات المتحدة حينما يصطدم خطاب الشراكة بالممارسات الحمائية.

ورغم بروز محطات شهدت تعميقًا للتعاون الأمني والتنسيق قصير الأمد بين حلفاء متشابهي التفكير –كما هي الحال في إطار الشراكة الثلاثية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان– فإن المساعي المستدامة سرعان ما تتآكل تحت وطأة انعدام الثقة ومناخ عدم اليقين.

ولقد أدى التصحيح المفرط للسياسات بدافع الخوف إلى إنهاك تماسك التحالفات عبر فرض أعباء أحادية الجانب دون تشاور أو معاملة بالمثل، مما قوض الثقة في موثوقية الولايات المتحدة وحسن تقديرها الاستراتيجي. فالقيود المفروضة على أشباه الموصلات والسيارات الكهربائية، الموجهة لتحجيم الصين، كبدت الشركات اليابانية والكورية الجنوبية خسائر فادحة، وأسهمت في عرقلة سلاسل الإمداد، وتراجع القدرة التنافسية، وإذكاء الامتعاض السياسي، ولقد تجلى ذلك بوضوح في قيود التصدير المفروضة على أشباه الموصلات المتقدمة الموجهة ضد الصين، والتي ألحق تطبيقها الضرر أيضا بالشركات الهولندية واليابانية والكورية الجنوبية الحليفة؛ إذ تؤدي هذه الإجراءات إلى تآكل الثقة وإضعاف التعاون المؤسسي، مما يعمق الاغتراب ويؤجج الشكوك بين الحلفاء الرئيسين.

التناقض المعياري

إن عدم الاتساق المعياري –المتمثل في الالتزام الخطابي بنظام "قائم على القواعد" ومنطقة "المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" بالتزامن مع ممارسات تنتهك جوهر الانفتاح والتعاون– يقوض مصداقية الولايات المتحدة، ويزيد من حدة عدم اليقين، وتتيح هذه التناقضات للخصوم، كالصين وروسيا، استغلال الازدواجية الأمريكية وتراجع موثوقية واشنطن للدفع بسرديات بديلة؛ إذ يصورون الديمقراطية الليبرالية بوصفها أنموذجا استنفد طاقته، والريادة الأمريكية بوصفها أداة للمصلحة الذاتية، مما يمنحهم نافذة فرص وذخيرة خطابية لبناء نظام دولي جديد.

وفي هذا السياق، يأتي ترويج الصين لـ "إجماع بكين" (Beijing Consensus)[19]، جنبا إلى جنب مع الدعاية التنقيحية لروسيا وكوريا الشمالية، لتوظيف هذه التناقضات المتصورة في حشد الدول المهمشة الأخرى نحو تقويض النظام الراهن الذي تقوده الولايات المتحدة.

ويعزز التشاؤم الداخلي هذا المسار من خلال إضعاف الجاذبية الأيديولوجية للقيادة الأمريكية في الخارج، وتقليص الحوافز في الداخل لاستدامة الانخراط العالمي، وبدون رؤية واثقة، تخاطر الريادة الأمريكية بالتحول إلى نمط نفعي تبادلي بحت؛ فالسياسات المدفوعة بالخوف تختزل أمريكا في مجرد "قوة كغيرها من القوى" بدلًا من كونها واضعة للقواعد، مما يدفع الحلفاء إلى انتهاج استراتيجيات التحوط بدلًا من الاصطفاف والتعاون الوثيق.

وفي النهاية، لا تتآكل المكانة والنفوذ جراء الخسارة المادية أو الانحدار البنيوي فحسب، بل بفعل تآكل الثقة وتدهور تصورات الموثوقية.

الثقة بوصفها استراتيجية كبرى

تنطلق الاستراتيجية القائمة على الثقة من رصد المزايا البنيوية المستدامة والاعتراف بها، بدلًا من الارتهان لهواجس الانحدار المتصور، ومن ثم، يتعين التعاطي مع المنافسة –لا سيما مع الصين– بوصفها تحديا جادا لكنه قابل للإدارة، بعيدا عن السرديات الوجودية والمعادلات الصفرية المحصلة.

ويجب أن تتناغم السياسات مع الروافد الحقيقية للمنعة الأمريكية، وتحديدا القدرة والحجم والتحالفات؛ وهو ما يتطلب النظر إلى الحلفاء كعناصر مضاعفة للقوة لا كقيود مكبلة لها، مع السعي الدؤوب لتكريس الريادة، وتفعيل الإصلاح من داخل المنظومة الدولية لتوجيه المخرجات بفاعلية في عالم متقلب وشديد التنافس، ويشكل تدارك الإفراط في تصحيح السياسات (المبالغة في تقويمها) ركيزة أساسية في هذا المضمار؛ إذ لا ينبغي للإجراءات المستهدفة لتحجيم الصين أن تلحق ضررا مجانيا بالحلفاء أو تتسبب في تفتيت القواعد الصناعية المشتركة.

وكما سلف بيانه، فإن القيود الأخيرة المفروضة على أشباه الموصلات والسيارات الكهربائية، الموجهة ضد الصين، قد أثقلت كاهل قطاعات الصناعة لدى الحلفاء على نحو غير متكافئ، الأمر الذي أفضى إلى تشظي شبكات الإنتاج، وارتفاع الكلفة طويلة الأجل، وتحجيم المرونة الاستراتيجية. وبدلًا عن ذلك، حري بالمقاربة المرتكزة على الثقة أن تتبنى منطق الاعتماد المتبادل والترابط البيني، وأن تستثمر في تعزيز التنافسية المشتركة تحقيقًا للغايات الجامعة.

لذا، يتعين على الاستراتيجية المرتكزة على الثقة أن تفصل بين إدارة العلاقة مع الصين وتمكين الحلفاء، بدلًا من الخلط بينهما، كما ينبغي لها الإقرار بالمعطيات الجيوسياسية المعقدة،

مع الإبقاء على مساحات للتعاون الانتقائي مع بكين، لا سيما في ملفات التحديات المشتركة كالمناخ والطاقة، فعلى سبيل المثال، تتيح مجالات خفض الانبعاثات ومبادرات الطاقة الخضراء العالمية والتمويل المناخي فرصا ملموسة للتعاون من دون التنازل عن الميزة الاستراتيجية.

إن التعاطي مع الصين بعيداً عن التبسيط المخل أو التهويل الكارثي – بل وفق حقيقتها الفعلية – يعد ركيزة أساسية لتفادي منزلقات التصعيد المتسارع، كما يفسح المجال لانخراط براغماتي. ولا ريب أن الصين تنشد مزيدا من التقدم والنفوذ وأوراق الضغط، غير أن الشواهد تؤكد سعيها لتأمين موطئ قدم عبر إعادة صياغة هوامش النظام الراهن، بدلاً من السعي العاجل لتقويض المكانة الأمريكية أو الحلول محلها. ومن ثم، فإن التمييز بين الواقع الفعلي والتصورات الذهنية المضفاة عليه يغدو أمرا جوهريا، إذ يجب الحذر من عزو النوايا أو إسقاطها لمجرد رغبتنا في رؤيتها كذلك.

وأخيرا، فإن الريادة بالقدوة تتطلب ردم الفجوة بين القيم والممارسات، فالقدرة على التنبؤ بالسياسات والاتساق فيها يمثلان أصولاً استراتيجية حيوية تجب المراهنة عليها للحد من سوء التقدير وترسيخ ثقة الحلفاء وإبراز حزم الولايات المتحدة.

كما ينبغي التعاطي مع التحالفات بوصفها مكتسبات ثرية، لا كعلاقات تبعية أو أعباء هيكلية، كما أن التنافس ينبغي أن يكون مدفوعا بالمخرجات لا مسكونا بالخوف، وجعل الإنتاج المشترك والابتكار والأمن في الصدارة، يمنح الولايات المتحدة فرصة لإعادة تأكيد ثقتها بنفسها وريادتها من دون إذكاء هواجس القلق التي تنخر في جسدها، وفي هذا المسار، يتعين على الولايات المتحدة بلورة أجندة إيجابية استشرافية تلتزم بها، لتحل اليقين والريادة الهادفة محل الهلع والتوجس.

الخوف من الانحدار هو الانحدار الحقيقي

لا تواجه الولايات المتحدة انهيارا وشيكًا، بل تكابد أزمة ثقة؛ إذ إن سردية الانحدار والتوجس هذه تشوه الاستراتيجية الوطنية، وتغذي جفاء الشركاء، وتقوض الريادة الأمريكية، ومن هنا، فإن استعادة الثقة –المرتكزة على معطيات الواقع لا على أوهام الحنين أو منطق الإنكار– لا تعد تفاؤلاً ساذجا، بل هي ضرورة استراتيجية ملحة، فالخطر الأكبر الذي يتهدد أمريكا لا يكمن في خسارة مكامن قوتها، بل في فقدان إيمانها بذاتها.

المصادر

* المقال منشور على موقع مجلة الفورين آفيرز (الشؤون الخارجية) (Foreign Affairs) الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 2 آذار/ مارس 2026 ضمن عددالمجلة آذار/ مارس – نيسان/ أبريل 2026: Foreign Affairs, March/April 2026.

(1) في عام 2026، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة أكثر من 32.38 تريليون دولار، متقدمة على الصين التي جاءت في المرتبة الثانية بنحو 20.85 تريليون دولار، فيما جاءت ألمانيا ثالثة بأكثر من 5.45 تريليونات، وتمثل الولايات المتحدة وحدها أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ نحو 117 تريليون دولار. (المترجمة نقلًا عن موقع صندوق النقد الدولي على الإنترنت، (World Economic Outlook)، عبر (Statista)، نيسان/ أبريل 2026.
https://www.statista.com/statistics/268173/countries-with-the-largest-gross-domestic-product-gdp)

(2) في عام 2025، أنفقت الولايات المتحدة 954 مليار دولار على الدفاع، وهو ما يفوق إجمالي الإنفاق العسكري لأكبر ست دول تليها مجتمعة (905 مليارات دولار). وقد استحوذت الولايات المتحدة على نحو ثلث إجمالي الإنفاق العسكري العالمي البالغ ما يقارب 2.9 تريليون دولار، وهو رقم قياسي تاريخي، في حين لم تتجاوز حصة أي دولة أخرى 12% من هذا الإجمالي. (المترجمة نقلًا عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) https://www.sipri.org/databases/milex) و
https://www.visualcapitalist.com/ranked-military-spending-by-country-2025

(3) لا يزال الدولار العملة الاحتياطية المهيمنة منذ عام 1945، إذ تمثل الأصول المُقومة به نحو 57% من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية بقيمة إجمالية تبلغ 7.4 تريليون دولار، وفقًا لبيانات الربع الثالث من عام 2025، في حين تبلغ حصة الدولار من المدفوعات الدولية نحو 50%، وقد شهدت ارتفاعًا طفيفًا في السنوات الأخيرة، وإذا استثنيت المدفوعات داخل منطقة اليورو، ترتفع الحصة إلى 60%.
ووفقًا للمسح الثلاثي لبنك التسويات الدولية، يشترى الدولار أو يباع في نحو 88% من معاملات الصرف الأجنبي العالمية، وقد ظلت هذه الحصة مستقرة في بحر 20 عامًا. (المترجمة نقلًا عن
https://www.stlouisfed.org/open-vault/2026/feb/us-dollar-role-as-reserve-currency
https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/the-international-role-of-the-u-s-dollar-2025-edition-20250718.html)

(4) في عام 2025، بلغت حصة الولايات المتحدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة 22%، أي ما يزيد على 820 مليون دولار من إجمالي ميزانية تبلغ 3.72 مليار دولار، كما تتحمل نحو 26% من ميزانية عمليات حفظ السلام، وتخضع هذه النسبة للحد الأقصى المقرر رسميًا، إذ إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تبلغ حصتها السقف المحدد بـ22%، مما يعني أن حجم اقتصادها يستوجب نظريًا حصة أعلى من ذلك، وعلى عكس صندوق النقد الدولي، لا يقوم نظام التصويت في منظمة التجارة العالمية على الحصص المالية، بل على توافق الآراء، غير أن النفوذ الأمريكي يتجلى بصورة أخرى؛ فالاقتصاد الأمريكي يظل الأقوى عالميًا داخل المنظمة بفارق كبير، وقد أثبتت الولايات المتحدة قدرتها على تعطيل عملها الجوهري؛ إذ عمدت إدارة ترمب الأولى إلى عرقلة تعيين قضاة جدد في هيئة الاستئناف، مما شلّ آلية تسوية النزاعات التجارية فعليًا، وتتزعم الولايات المتحدة هذا التجمع الذي يضم أكبر الاقتصادات الديمقراطية الصناعية، فالناتج المحلي الأمريكي يبلغ 30.62 تريليون دولار، أي ما يعادل مجموع ناتج الدول الست الأخرى في المجموعة مجتمعة تقريبًا، وهو ما يمنحها ثقلًا تفاوضيًا لا يُضاهى داخلها، وتولت الولايات المتحدة رئاسة مجموعة العشرين في كانون الأول/ ديسمبر 2025، مما يتيح لواشنطن فرصة إعادة تشكيل أجندة الحوكمة الاقتصادية الدولية وفق التوجهات الجديدة لإدارة ترمب، كما تعد الولايات المتحدة المساهم الأكبر في ميزانية المنظمة التي تضم 38 دولة متقدمة، وتشكل أجندتها في قضايا الضرائب الدولية والتجارة والتكنولوجيا، وقد تجلت مركزية التمويل الأمريكي حين أوقفت إدارة ترمب مستحقاتها تجاه المنظمة في عام 2025، مما وضعها أمام أزمة تمويلية حادة، ومن الجدير بالذكر

والإشارة إليه أن إدارة ترمب الثانية شرعت في تقليص التزاماتها تجاه عدد من هذه المنظمات. (المترجمة نقلًا عن:
https://www.cfr.org/articles/funding-united-nations-what-impact-do-us-contributions-have-un-agencies-and-programs https://ishr.ch/latest-updates/un-liquidity-crisis-analysis-of-contributions-paid-by-un-member-states-by-date-of-payment-2019-2025/ https://www.cato.org/policy-analysis/what-happens-united-states-leaves-wto https://cirsd.org/horizon-article/the-2024-us-presidential-election-and-its-impact-on-the-world/
https://www.statista.com/statistics/1370584/g7-country-gdp-levels/
https://www.cfr.org/backgrounders/what-does-g20-do
https://www.cgdev.org/blog/us-funding-international-organizations-has-collapsed)

(5) يضم حلف الناتو حاليًا 32 دولة عضوًا، انضمت إليه في عشر جولات توسعية منذ تأسيسه عام 1949. يمثل هذا التحالف ما مجموعه نحو 952-960 مليون نسمة، ويعد أقوى تحالف عسكري واقتصادي في تاريخ البشرية، وقد تجاوز إجمالي إنفاقه الدفاعي 1.4 تريليون دولار في عام 2025، فضلًا عن ذلك، منحت الولايات المتحدة صفة "الحليف الرئيس من خارج الناتو" (Major Non-NATO Ally - MNNA0) لـ 19 دولة إضافية، وهذه الصفة لا تعني عضوية في الناتو، لكنها تمنح امتيازات عسكرية وتعاونًا دفاعيًا خاصًا من بين هذه الدول، اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا. (المترجمة نقلًا عن الموقع الرسمي لحلف الناتو https://www.nato.int/en/about-us/organization/nato-member-countries و
https://www.theglobalstatistics.com/nato-allies-countries-statistics/) و
https://www.studyiq.com/articles/nato-countries

(6) الاستثنائية الأمريكية (American Exceptionalism) في سياق الخطاب الرئاسي الهيمني: منظومة من السرديات السياسية التي يستدعيها الرؤساء الأمريكيون لتأسيس مشروعية الهيمنة العالمية وتسويغها، وتقوم على ثلاثة أنماط متراكمة تاريخيًا: الانمودجية (Exemplarism) إذ تصور الولايات المتحدة انموذجًا حضاريًا يُحتذى به، والتوسعية (Expansionism) إذ تُضفي الشرعية على التمدد الخارجي والتدخل العسكري بوصفهما رسالة كونية، والإعفائية (Exemptionalism) إذ تضع الولايات المتحدة فوق القانون الدولي والمعايير متعددة الأطراف، وقد أسست هذه السرديات مجتمعة لاستراتيجية الأولوية (Primacy Strategy) التي تبناها رؤساء ما بعد الحرب الباردة عبر الحزبين، والقائمة على أن الهيمنة الأمريكية ليست مجرد مصلحة قومية بل تمثل واجبًا أخلاقيًا تمليه طبيعة الأمة الاستثنائية.
(المترجمة نقلًا عن Shafer, Byron E. 1999. "American Exceptionalism." Annual Review of Political Science 2: 445–463. — Pease, Donald E. 2009. The New American Exceptionalism. Minneapolis: University of Minnesota Press. — Skidmore, David. 2005. "Understanding the Unilateralist Turn in U.S. Foreign Policy." Foreign Policy Analysis 2 (2): 207–228. — Texas National Security Review. 2019. "Whither the City Upon a Hill? Donald Trump, America First, and American Exceptionalism." Vol. 3, No. 1)

(7) شهدت الصين منذ مطلع الألفية الثالثة صعودًا ماديًا متسارعًا غير مسبوق عبر المؤشرات الكبرى كافة؛ إذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي عام 2024 نحو 18.8 تريليون دولار بنمو سنوي بلغ 5% في العام 2024، لتستحوذ على ما يقارب 19% من الناتج العالمي بالقوة الشرائية، وهي الحصة الأعلى بين دول العالم، وعلى صعيد التصنيع، ارتفعت حصتها من القيمة المضافة الصناعية العالمية من 6% عام 2000 إلى قرابة 30% حاليًا، مع توقعات باستمرار توسعها خلال العقد المقبل، أما في مجال الابتكار، فقد تقدمت الصين 1.8 مليون طلب براءة اختراع عام 2024، أي نصف الإجمالي العالمي وأكثر من ثلاثة أضعاف الرقم الأمريكي، وتجاريًا، تجاوز إجمالي تجارتها الخارجية 6.1 تريليون دولار عام 2024، ولعل دول مبادرة الحزام والطريق تمثل لأول مرة بحدود 50% من إجمالي تجارتها الخارجية، كاشفة عن عمق حضورها في منظومة الجنوب العالمي.

(المترجمة نقلًا عن:
National Bureau of Statistics of China, Statistical Communiqué on the 2024 National Economic and Social Development, Beijing, February 2025. — ChinaPower Project / CSIS, Unpacking China's GDP, Washington D.C., March 2026, chinapower.csis.org. — IMF / Statista, China's Share of Global GDP (PPP) 1980–2030, October 2025. — WIPO, World Intellectual Property Indicators 2024, Geneva, 2024. — LexisNexis IP, "How Chinese Patents Are Reshaping the Global Innovation Landscape", September 2025. — General Administration of Customs of China (GAC), Foreign Trade Statistics 2024, Beijing, January 2025. — Visual Capitalist, "Visualizing China's $18.6 Trillion Economy by Sector in 2024", April 2025)

(8) الحدود الجديدة (New Frontier): شعار سياسي أطلقه جون كينيدي (John F. Kennedy) في خطاب قبوله ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة في 15 تموز/ يوليو 1960، ثم أصبح الاسم الذي عُرفت به رؤيته السياسية خلال رئاسته (1961–1963). دعا كينيدي الأمريكيين إلى مواجهة "حدود جديدة" من التحديات والفرص في الداخل والخارج، وشملت أولوياتها تعزيز برنامج الفضاء، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوسيع الحقوق المدنية، ومكافحة الفقر، ولم يكن مصطلح "الحدود الجديدة" يشير إلى حزمة تشريعية محددة بقدر ما عبر عن إطار سياسي عام؛ كما أن عددًا من المبادرات المرتبطة به لم يقر أو لم يكتمل تنفيذه خلال مدة رئاسته القصيرة بسبب المعارضة التشريعية واغتياله عام 1963.. (المترجمة نقلًا عن نص الخطاب وموسوعة بريتانيكا والقاموس السياسي).

(9) الذعر الأحمر (Red Scare): مصطلح يصف موجتين من الخوف الجماعي من الشيوعية في الولايات المتحدة؛ الأولى (1917-1920) إثر الثورة البلشفية وما رافقها من اضطرابات عمالية وحملات اعتقال وترحيل (غارات بالمر)، والثانية (1947-1957) في سياق الحرب الباردة، وبلغت ذروتها مع ظاهرة "المكارثية" التي قادها السيناتور جوزيف مكارثي عبر اتهامات بتغلغل شيوعي في مؤسسات الدولة، أدت إلى انتهاكات واسعة للحريات المدنية قبل أن تتراجع بعد 1954. (المترجمة نقلًا عن Ellen Schrecker, *Many Are the Crimes: McCarthyism in America*, Boston: Little, Brown, 1998 و موسوعة بريتانيكا).

(10) صباح في أمريكا (Morning in America) عنوان شائع لإعلان تلفزيوني حمل عنوانه الرسمي "أكثر فخرًا، أقوى، أفضل" (Prouder, Stronger, Better)، أُطلق في أيار/ مايو 1984 ضمن حملة الرئيس رونالد ريغان لإعادة انتخابه أمام منافسه الديمقراطي والتر مونديل، أنتجت الإعلان مجموعة من كبار المعلنين عرفت باسم "فريق الثلاثاء" (Tuesday Team)، ومن أبرز أعضائها هال ريني الذي كتب النص وقام بصوت الراوي فيه.
يعرض الإعلان لقطات مشرقة لمشاهد الحياة اليومية الأمريكية -من الذهاب إلى العمل وحتى حفل زفاف- مصحوبة بموسيقى أوركسترالية، في محاولة لربط سياسات ريغان الاقتصادية بصورة "الانبعاث" و "التجدد" مقابل سنوات الركود والتضخم في عهد جيمي كارتر، وذلك عبر التساؤل الضمني عما إذا كان الناخبون يريدون فعلًا العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل أربع سنوات، ويعد هذا الإعلان من أنجح الحملات الإعلانية الرئاسية في التاريخ الأمريكي، وقد أسهم -إلى جانب عوامل أخرى- في فوز ريغان بفارق كاسح على مونديل، إذ حصل على 58.8% من الأصوات الشعبية واكتسح كل الولايات تقريبًا باستثناء مينيسوتا، ومنذ ذلك الحين تحولت العبارة إلى مصطلح متداول في الخطاب السياسي الأمريكي يستحضر كرمز للتفاؤل الوطني، ويستخدم أحيانًا بصيغ معاكسة ساخرة من قبيل "منتصف الليل في أمريكا" للإشارة إلى نقيض هذا الخطاب التفاؤلي. (المترجمة نقلًا عن موسوعة ويكيبيديا والقاموس السياسي)

(11) "المجزرة الأمريكية" (American Carnage) : عبارة وردت في خطاب التنصيب الأول للرئيس دونالد ترمب في 20 كانون الثاني/ يناير 2017، وقد كتب الخطاب أساسًا مستشاره الاستراتيجي ستيف بانون ومستشاره الأقرب ستيفن ميلر، رغم تأكيدات سابقة بأن ترمب سيكتبه بنفسه. حمل النص نبرة قومية حادة تمحورت حول شعار "أميركا أولا". وفي الخطاب رسم ترمب صورة قاتمة لبلد منهك، تحاصره "الجريمة والعصابات والمخدرات" التي سلبت الأرواح وأهدرت إمكاناته غير المتحققة، وتنتشر فيه "المصـــانع المتآكلة

المبعثرة كشواهد قبور عبر أرجاء الوطن"، قبل أن يتوج هذا المشهد بعبارته الشهيرة: "هذه المجزرة الأمريكية تتوقف هنا والآن". وخلافًا للنبرة التصالحية المعتادة في خطابات التنصيب الأمريكية، اتسم الخطاب بقطيعة واضحة مع لغة الوحدة الوطنية التي درج عليها أسلافه، إذ وجه جزءا كبيرًا منه نقدًا لاذعًا للطبقة السياسية في الحزبين معًا. لاقى الخطاب انتقادات واسعة من المعلقين والمؤرخين بوصفه الأكثر تشاؤمًا وانقسامًا بين خطابات التنصيب الحديثة، وقد وُصف حينها بـ"الخام والغاضب والمتظلم" في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، وبـ"الشرير" في صحيفة الغارديان. ومنذ ذلك الحين تحولت العبارة إلى مرجع متكرر في النقاش السياسي الأمريكي، يستحضره المعلقون أحيانا للإشارة إلى تناقض بين الخطاب التحذيري الأول وما آلت إليه سياسات ترمب لاحقًا، أو لوصف أزمات راهنة بوصفها تجسيدا لـ"المجزرة" التي وعد بإنهائها. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر منها

The Forward, Stephen Miller, Steve Bannon Wrote Trump's Inaugural Speech, forward.com; The Daily Beast, Report: Trump's Inaugural Address Written by Steve Bannon, Stephen Miller, thedailybeast.com; ABC News, 'American carnage,' crowd-size fight: A look back at Trump's 1st inauguration, abcnews.com; AOL/Los Angeles Times, Trump's first inaugural speech was 'American carnage.' He says this time will be different, aol.com ; AOL, Trump's 2025 inauguration speech will be very different from his infamous 2017 'American carnage' address, aol.com& Slate, We're now living the American carnage Trump promised would end at his inauguration, slate.com)

(12) تُعرف "الأصلانية" (Nativism) بأنها أيديولوجيا تعلي مصالح السكان "الأصليين" على مصالح المهاجرين، وعرفها المؤرخ جون هايام (John Higham) -صاحب الدراسة المرجعية في الموضوع- بأنها عداء شديد تجاه أقلية داخلية بسبب ارتباطها بأصول أجنبية تُعد "غير أمريكية".

بلغت الحركة ذروتها في الولايات المتحدة بين أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إبان موجة هجرة ضخمة بلغت نحو 24 مليون مهاجر بين 1880 و1924، لا سيما خلال الحرب العالمية الأولى حين غدا "الانصهار الثقافي" مطلبًا قسريًا تجاه الجماعات المهاجرة التي عدت تهديدًا للوحدة الوطنية، وتغذت بصعود حركة تحسين النسل وتصورات عرقية عن تفوق بعض الأصول على أخرى، وبلغت ذروتها التشريعية بإقرار قانون الهجرة لعام 1924 (جونسون-ريد) (Johnson-Reed Act)، الذي فرض نظام حصص استهدف بشكل خاص الحد من هجرة جنوب وشرق أوروبا. (المترجمة نقلًا عن Higham, John, Strangers in the Land: Patterns of American Nativism, 1860–1925؛ مقتبس في teachinghistory.org)

(13) أظهر استطلاع بيو لربيع 2025 أن 62% من الأمريكيين غير راضين عن طريقة عمل الديمقراطية، وارتفعت إلى 69% في استطلاع 2026، متجاوزة معظم الدول ذات الدخل المرتفع، ويخفي هذا الرقم انقسامًا حزبيًا حاداً: 86% من الديمقراطيين و51% من الجمهوريين يعربون عن الاستياء، كما يعبر 63% عن ثقة ضعيفة أو معدومة في مستقبل النظام السياسي برمته، وعلى الصعيد الدولي، باتت الولايات المتحدة عام 2025 تحتل مرتبة أدنى من دول مجموعة السبع جميعًا في مؤشر الديمقراطية الليبرالية لمعهد V-Dem، بعد أن كانت تتصدرها قبل 2017، ويعزز هذا المشهد مسح غالوب لعام 2025، الذي رصد أدنى مستوى للتفاؤل بالمستقبل منذ عقدين، إذ لم يعطِ سوى 59% تقييمات إيجابية لجودة حياتهم المتوقعة في السنوات الخمس المقبلة. (المترجمة نقلًا عن: موقع مركز "بيو" للأبحاث على الإنترنت وموقع معهد (UVA Center for Politics))

(14) تظهر بيانات استطلاعات مؤسسة غالوب الدورية (Gallup Poll) لعام 2026 حول "المشكلة الأهم التي تواجه البلاد اليوم" (Most Important Problem) أن القضايا الاقتصادية بمجملها (الوضع الاقتصادي العام اضافة الى التضخم وغلاء المعيشة) تشكل الهم الأكبر لـ 19% من الأمريكيين (موزعة بين 11% للاقتصاد العام و8% للتضخم)، محتلة بذلك المرتبة الثالثة مباشرة بعد معضلات الأداء الحكومي والقيادة السياسية (29%) وملف الهجرة (20%). وتكشف المقارنات الجيلية داخل التقرير أن القلق الاقتصادي يقفز بشكل حاد لدى الفئات الشابة (18-34 عامًا) ليلامس حدود 32% كأولوية وطنية أولى، مدفوعًا بضغوط أسعار السكن والفائدة، مقارنة بالأجيال الأكبر سنًا التي تتوزع أولوياتها بين الهـــجرة والاســـتقرار السياسي، ويستند

التحليل الرقمي إلى "مؤشر غالوب للثقة الاقتصادية" (Gallup's Economic Confidence Index) الذي سجل هبوطًا حادًا في الثلث الأول من عام 2026 ليصل إلى (38-) نقطة، وهو التراجع الأسوأ للمؤشر منذ عام 2022. وتعكس تفاصيل الاستطلاع عمق التشاؤم الشعبي؛ إذ عبر 47% من البالغين الأمريكيين عن تقييمهم للوضع الاقتصادي الحالي بأنه "سيء" (Poor)، في حين أكدت أغلبية ساحقة بلغت 73% أن الأوضاع الاقتصادية في البلاد "تزداد سوءًا" (Getting worse). وتتطابق هذه النسب مع استطلاع التنبؤات السنوي لغالوب، إذ توقع 68% من المستجيبين أن يكون عام 2026 عامًا مليئًا بـ "الصعوبات الاقتصادية"، وتوقع 62% منهم ارتفاعًا مستمرًا في معدلات التضخم والبطالة. (المترجمة نقلًا عن Gallup, Inc. "Most Important Problem" / "Economic Confidence Index" Annual Reports, Washington, D.C., 2026. www.gallup.com).

(15) صدر قانون "اشتر الأمريكي" عام 1933 بتوقيع الرئيس هيربرت هوفر (Herbert Clark Hoover)، ملزمًا الحكومة الفيدرالية بتفضيل المنتجات الأمريكية في مشترياتها. وتوسع نطاقه لاحقًا عبر تشريعات متعاقبة، من بينها قانون "اشتر أمريكا" لعام 1982 الذي جاء استجابة لتراجع التوظيف الصناعي، وامتد ليشمل الجهات المتلقية للمنح الفيدرالية، وقد تبنت هذه السياسة إدارات ديمقراطية وجمهورية على حد سواء، مما جعلها تبدو "حكمة بديهية" رغم كونها انعطافًا عن السياسة التجارية الأمريكية التي سادت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما اقتصاديًا، تكشف الدراسات عن معادلة صعبة: إلغاء اشتراطات القانون قد يفضي إلى خسارة نحو 100,000 وظيفة، لكن بتكلفة تتراوح بين 112,000 و138,000 دولار لكل وظيفة محمية. وتزداد الكلفة مع التشديد المرتقب، إذ يتوقع رفع نسبة المكون المحلي إلى 75% بحلول 2029 خلق 41,300 وظيفة صناعية، لكن بتكلفة رفاهية تبلغ 237,800 دولار لكل وظيفة، أما على الصعيد الدولي، فتولد السياسة توترًا مع الاتفاقيات متعددة الأطراف؛ إذ أعلنت الولايات المتحدة عام 2010 تغطية حكومية بلغت 837 مليار دولار ضمن اتفاقية الصفقات الحكومية في منظمة التجارة العالمية، أي ضعف ما أعلنته الدول الخمس التالية مجتمعة، وفي كانون الثاني/ يناير 2025، وجه الرئيس ترمب الممثل التجاري الأمريكي إلى مراجعة أثر هذه الاتفاقية على المشتريات الفيدرالية وضمان تطبيقها بما يفضل العمال والمصنعون الأمريكيون، منذرًا بإعادة تفاوض جوهرية على هذه الأطر. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر منها موسوعة ويكيبيديا والموقع الإلكتروني للبيت الأبيض على الإنترنت).

(16) وقع الرئيس بايدن قانون "الرقائق والعلوم" في آب /أغسطس 2022، مخصصًا نحو 52.7 مليار دولار للدعم المباشر، إضافة إلى حوافز ضريبية كبيرة لتنشيط التنافسية الأمريكية في صناعة أشباه الموصلات، في سياق تراجع حصة الولايات المتحدة من الإنتاج العالمي للرقائق من قرابة 40% عام 1990 إلى 12% فحسب وقت إقراره، وما يميزه عن سياسات الحماية التقليدية هو بعده الجيوسياسي الصريح: إذ تمنع أي شركة متلقية للتمويل من التوسع التصنيعي في الصين لعشر سنوات، في تحول استراتيجي نحو "الإضعاف الشامل" بدلًا من "البقاء بضع خطوات للأمام"، وعلى صعيد النتائج، ارتفعت الاستثمارات المعلنة بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2025 إلى 630 مليار دولار في 140 مشروعًا عبر 28 ولاية، غير أن ولاية ترمب الثانية أربكت المشهد؛ إذ وصف القانون بأنه "شيء فظيع" وطالب بإلغائه، بينما استنكر عدد من المشرعين الجمهوريين ذلك، مؤكدين أهميته للأمن القومي. (المترجمة نقلًا عن مصادر عدة منها موقع الكونغرس الأمريكي وموقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (csis) الأمريكي، وموقع معهد بريستون للدراسات الاقتصادية).

(17) وقع الرئيس بايدن قانون "خفض التضخم" (Inflation Reduction Act) عام 2022، الذي رصد 369 مليار دولار للطاقة النظيفة ومشاريع المناخ، بهدف بلوغ الحياد الكربوني بحلول 2030، مما جعله أضخم تشريع مناخي في تاريخ الولايات المتحدة، واعتمد القانون على الحوافز الضريبية أداة رئيسة، لا الإنفاق المباشر؛ إذ أتاح ائتمانات ضريبية للإنتاج والاستثمار في الطاقة المتجددة، فضلًا عن حوافز للمركبات الكهربائية ورفع كفاءة استهلاك الطاقة. وعلى صعيد الأثر المتوقع، خلصت تسعة نماذج مستقلة إلى أن القانون سيفضي إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تتراوح بين 43% و48% دون مستويات 2005 بحلول عام 2035. غير أن ولاية ترمب الثانية أحدثت اضطرابًا جوهريًا؛ إذ أصدر في يومه الأول في المنصب مرسومًا تنفيذيًا يجمد صرف تمويل القانون بالكامل، وإن اصـــطدم ذلك بعقبات قضـــائية، ويظل الإلغاء الكامل

مستبعدًا من الناحية السياسية؛ لأن 80% من استثمارات القانون تتركز في ولايات يقودها الجمهوريون، مما دفع عددًا من مشرعيهم إلى المطالبة بالحفاظ على حوافزه. (المترجمة نقلًا عن عدة مصادر منها موقع وزارة الخزانة الأمريكية و موقع الكونغرس الأمريكي).

(18) في الرابع من أيلول/سبتمبر 2025، داهمت قوات إنفاذ أمنية فيدرالية وولائية (State authorities) مصنع "هيونداي ميتابلانت" في إلابيل بجورجيا، قرب سافانا. اعتقل في المداهمة 475 شخصًا، غالبيتهم من المتخصصين الكوريين الجنوبيين الذين كانوا يبنون مصنع بطاريات المشروع المشترك بين هيونداي و LG (Energy Solution) بقيمة 4.3 مليار دولار. كان هؤلاء العمال يشيدون المصنع ويدربون زملاءهم الأمريكيين على تشغيل التكنولوجيا المتقدمة، وقد دخل معظمهم بتأشيرات سياحية قصيرة الأمد بدلًا من تأشيرات العمل المتخصص، وأفرزت المداهمة أزمة متشعبة: أعلن الرئيس التنفيذي لهيونداي أن افتتاح مصنع البطاريات سيتأخر شهرين إلى ثلاثة أشهر، وأن الشركة اضطرت لنقل عمال من مصانع أخرى لسد الفراغ. وعلى الصعيد الدبلوماسي، تحولت القضية إلى حادثة دولية، إذ أفاد وزير التجارة الكوري الجنوبي بأن مسؤولين أمريكيين اعترفوا بأن المداهمة كانت مفرطة، وقد لخص مجلس تحرير صحيفة وول ستريت جورنال التناقض الجوهري بقوله إن مداهمات كهذه تشكل رادعًا للاستثمار الأجنبي الذي يسعى ترمب إلى استقطابه، رغم ذلك، أكدت هيونداي المضي في مشاريعها بضخ 2.7 مليار دولار إضافية لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 500,000 مركبة سنويًا، وافتتح مصنع البطاريات في نيسان/ أبريل 2026 بعد تأخر استمر شهورًا. (المترجمة نقلًا عن مواقع عدة منها (CBS News) ، وموسوعة ويكيبيديا، وموقع (snopes.com))

(19) صاغ جوشوا كوبر رامو مصطلح "إجماع بكين" عام 2004 ليؤطر الأنموذج الصيني للتنمية بديلًا -لا سيما للدول النامية- عن "إجماع واشنطن" القائم على السياسات السوقية التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويرتكز المفهوم على ثلاثة مبادئ: الالتزام بالابتكار والتجريب المستمر، وتحقيق الاستدامة والتوزيع العادل للثروة، وتطوير قدرات غير متماثلة تعزز الاستقلالية في مواجهة القوى الكبرى، وقد استمد المفهوم زخمه من التحول الاقتصادي الصيني؛ ففي عام 2004، باتت الصين تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر مما تسهم به الولايات المتحدة، مما جعل أنموذجها يتحدى مبادئ إجماع واشنطن واحدًا تلو الآخر. وعلى صعيد النقد الأكاديمي، يرى المشككون أن المفهوم لا يرقى إلى مستوى منافسة إجماع واشنطن، لا لأن الأخير جدير بالتبجيل، بل لأن صياغة رامو ذاتها مضللة وغير متماسكة. أما على الصعيد الراهن، فقد أسهمت الأزمة المالية العالمية في تعزيز جاذبية الأنموذج حين تصدت الصين للأزمة بحزمة تحفيز ضخمة، قبل أن تتصاعد التوترات الجيوسياسية مجددًا لتطرح تساؤلات جوهرية حول قابلية هذا الإجماع للتصدير.
(المترجمة نقلًا عن عدة مصادر منها https://muse.jhu.edu/article/413017/summary و موسوعة ويكيبيديا و https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/10670561003666087)